

تأخر الحكم مع عموم التعلق بالغير وانتمنا والشيء الى نفسه فهو
 غير عما سواه وان لم يعبر عن حكم الحاجة وبين الكلبيين فسروق
 ونسبنا ان المقنن اليه من حيث الالهية ليس شيئا معينا يكون له
 قبلة الخلق بخلاف الطلبي والفقر الكوني فانه قبلته حفرة احدية
 الجمع والموجود لا مجاله عرف الطالب ذلك لم يعرف وكل ذلك
 مراتب نسبية لا وجود لها في عينها من حيث الانفراد وظهور
 الحكم الجمعي يمتد وجودا عينيا وليس هو صورة النسبة الاجتماعية
 الامراض بل كمن على وجه مناسب لتلك الجمعية اى جمعية كانت
 سواء سميت خاصة او عامة شاملة وحكم التوقف تشمل الحضرة
 كما ذكر في ان اذ اعتبر معتبر بعد الاصحاح المحقق بامثال الله
 من الكفر ككل حقيقة من حقائق الحقيقة الالهية الجامعة
 المذكورة من حيث احوتها الفاضلة حقيقة عينية من حقائق
 مرتبة الجمع المشتملة على حقائق الاسماء الذاتية وبالاعتبار
 اضافة النسبة الجامعة الى ما يليها من الاسماء الذاتية مجموعة
 في العلم لا في الخارج تسمى حفرة الصونية وحفرة الذات ونحو
 ذلك على ما ذكرنا في الغيب الالهي والجهل بهذه الذات عبارة
 عن عدم معرفتها مجردة عن المظاهر والمرتبات والتعريفات لا يتجلى

ذلك فانه من هذه العيشية بالنسبة بين الله سبحانه وبين خلقه
 لان الواحد في مقام وحدته لا يتغير بغيره فيها عين ولا رسم ولا
 يتغير فيها السواء وصف ولا حكم لا يدور كسواه وما يتعلق به الاله
 ويتغير معرفة هذه الذات ايضا من حيث عدم العلم بما انطوت عليه
 من الامور الثامنة في غيب كنهها التي لا يمكن تعيينها وخصورها دفعة
 بل بالتفريق فان الموجود الالهي والحكم الجمعي الذي يجب كنه
 لكل عين ويجب تعيين كنهه في ذاته كل كون عاه نحو ما سبق
 التنبه عليه تجليا خاصا وسرا يمكن معرفته مطلقا الا بعد الوقوع
 حقان معرفة حال العين التي عرض لها الوجود الالهي والسحب
 عليها الحكم الجمعي الكرم قبل انصبها بالصور الوجودي وقبل
 معرفة الوجود والحكم المنبه عليه بالنسبة الى عين اخرى لا تكفي
 في انما المعرفة بها معرفة ما اشرت اليه دون مصور الاجتماع
 التوهي الاسمي والقبول الكوني القيني بالعقل وادراكه
 كظاهر اذ ان الامر كما قلنا كما هو بنسبة الاجتماع وحكمه الظاهر
 من حيث الجملة والعموم من الخلق الثامن في المحرر بن ومن حيث
 التفصيل والمصور من التعريفات الخاصة المستجدة في غيب
 ذات الحق سبحانه الثامنة عن اعيان خاصة والظاهر لا يمكن